

نهاية ظاهرة الحوثي

■ بقلم- د. وحيد حمزة هاشم *

الحوثي الذي ركب موجة التطرف والتشدد واعتنق وسيلة الإرهاب ولغة خطابه الدموية تجاه الدولة والمجتمع اليمني لم يحسب تكلفة ذلك المركب الملاك الباهظة لا من الناحية الإسلامية التي تحرم ما فعله ولا من السياسية الواقعية التي تتفق وجوهه الافتراضي في ظل وجود شرعية الدولة اليمنية وسيادتها الحقيقة. ولا من الناحية المنطقية والعملية التي تؤكد على مشروعية الأمن والاستقرار للمجتمع وتتصارع بل وتحرص على تصفية جميع مقومات شخصيتها.

الحوثي عندما رفض جميع الوساطات والجهود والمساعي السلمية لنزع فتيل المواجهات العسكرية، فإنه لم يترك خياراً آخر غير خيار القوة ويدع مجال الحكومة إلا لتفعيل لغة السلاح للقضاء على تمرده وتحدي السلطة الشرعية وما يمثله التمرد الآخر من حالة عدم أمن واستقرار تمثل بدورها خطورة بالغة على الأمن القومي اليمني.

وبالطبع عندما يشق أتباع الحوثي عصا الطاعة وأعلنا

التمرد وقاموا بالاعتداء على المدنيين والعسكريين بل واعثروا في البلاد فساداً، ومارسوا كافة أشكال الرفض والخروج على السلطة الشرعية، فإنهم أعلنوا تخليهم التام عن حقوقهم الوطنية الإنسانية ورسموا بذلك الأفعال سياريدي خطير للأخلاقيات وقيمته الإسلامية. بذلك التمرد تثبت الحوثي وأتباعه بالحد الأدنى من جوهر القضية وتأثروا في التفاصيل والحيثيات فتحدوا بذلك الحد الأعلى من مرجمعة الدولة المتمكنة.

حركة الحوثي المتمردة حركة متطرفة ركبت موجات الكره العميق ووظفت مشاعر البغض والإعداء التي ظهرت أولى طلائعها مع حركة القاعدة في أفغانستان في محاولة يائسة لإحلال ظاهرة الصراع في المجتمع اليمني وخصوصاً ظاهرة صراع الأجيال والعقائد محل قاعدة الاستقرار العام والأمن الجماعي. فالحوثي حاول تسييس حركته الدينية بهدف ترقيتها إلى مؤسسة دينية متيسسة تعمل على تصعيد فورة العواطف وغليان المشاعر وتوجيهها لدمار المجتمع اليمني، ولكن فشل على مستوى الأصل والفرع وعلى المستويين السياسي والعقدي.

وكان الأجدى بالحوثي قراءة التاريخ القديم والحديث ليدرك هذه الحقيقة المرة التي تجرعها من قبله بل وسيتجربها من يرده كل من يخرج على القانون ويتحدى الشرعية ويحاول نفس مقومات وقواعد الأمن والاستقرار. ظاهرة الأقلية العدوانية لا يمكن أن تهيمن على قاعدة الأكثريية طالما أن لغة حوارها القوة ومنطقها العنف، وأدواتها القتل والتكميل، ووسائلها الترهيب والتدمير.

* كاتب ومحرك سعودي

في افتتاح الدورة تأهيلية لمعاوني النيابة العامة

وزير العدل يؤكد على أهمية دور النيابات في تطبيق القوانين



دور وأنشطة المعهد في إعداد وتأهيل معاوني النيابة العامة . وذلك للاستفادة من كل وتدريب اعضاء السلطة القضائية ما يتلقونه من معارف وخبرات قانونية لأداء المحاكم والنيابات العامة بالشكل الشفعي في واقعهم العملي وكذا بالنصر الشرعي الذي يجب أن يتحلى بها عضو النيابة العامة في التعامل مع هنات السلطة القضائية التي تساعد في تسهيل إجراءات التقاضي وتقويب العدالة للمواطنين. ونطرق إلى دور العميد العالى للقضاء في إعداد وتأهيل اعضاء محمد مالك مدير المعهد العالى للقضاء

اجراءات وشروط القبول في جميع محاظات الجمهورية البالى عددها ١٩ نياية

عامة منها سبع نيايات متخصصة.

وأشعار الوزير إلى دور النيابة

العاملة في تطبيق القوانين

والتشريعات باعتبارها هيئات من هنات السلطة القضائية التي تساعد

في تسهيل إجراءات التقاضي وتقويب

العدالة للمواطنين.

وتقديره من المعلمين حول طرق

للقضاء في إعداد وتأهيل اعضاء

للقضاء في إعداد